AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

"دراسة اقتصادية لآثار سيادة الأمر الحر للقمح في مصر"

مقدمة :

لقد أصبحت مشكلة زيادة الاستهلاك تمثل تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة في مصر، ولقد أظهرت الدراسات السابقة (١) أن النمو المتزايد في الانفاق الاستهلاكي خاصة الغذائي منه تحد لحد كبير من قدرات الاقتصاد المصري على التمويل وزيادة الانتاج بما يحقق نموا اقتصاديا مستقرا، ولذلك فمن البدائل المطروحة بقوة في الوقت الراهن لترشيد وضبط معدلات الاستهلاك هي تغيير السياسة السعرية من خلال اطلاق الأسعار الحرة وميكانيكية الأسعار لمواءمة كل من العرض والطلب، وفي هذا الصدد فان الغذاء يمثل أكثر من نصف الانفاق الاستهلاكي (١). لذلك يرى البعض أن سيادة الأسعار الحرة للسلع الغذائية يحد كثيرا من استهلاكها، ومن ثم يساهم في معالجة مشكلة الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة الواردات.

وقد تناولت دراسة أخرى سابقة (٢) أثر تغيير السياسة السعرية للقمح باعتباره أكثر السلع أهمية نسبيا لاستهلاك السعرات الحرارية والبروتين في استهلاك الفرد المصري، وتوصلت هذه الدراسة الى أن رفع الدعم عن أسعار القمح سوف يؤدي الى عجز في الكميات المستهلكة عن سد الاحتياجات الغذائية الصحية لكل من السعرات الحرارية والبروتين، ولكن تلك الدراسة قد قدرت التحليل على أثر رفع أسعار

القمح على الطلب على القمح ذاته بغض النظر عن أثر ذلك على باقى السلع الغذائية ، والتى ستتأثر بارتفاع سعر القمح سواء كانت سلعا بديلة أو مكملة كما لم تتناول هذه الدراسة بصورة مباشرة أثر ذلك على زيادة الرفاهية للمستهلك .

ولكن أظهرت تلك الدراسة السابقة (٢) نتيجة هامة وهى وجود فائض (فوق الاحتياجات الغذائية) فى استهلاك السعرات الحرارية لجميع الفئات الدخلية بلا استثناء فى ظل سياسة دعم اسعار القمح ، وأن هذا الفائض (الفاقد) يزيد بزيادة الدخل ولذلك فان تناول متوسط استهلاك الفرد فى مصر فى الدراسة الحالية لا يعتبر افضلا لفئات دخلية تعانى من عجز فى الاحتياجات الغذائية ، خاصة مع ارتفاع معدلات استهلاك الفرد من القمح .

أهداف الدراسة : هدفت هذه الدراسة الى تحليل الاثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المترتبة على سيادة السعر العالمى للقمح فى السوق المحلى للمستهلك الحضرى ودون أى دعم مباشر أو غير مباشر وتتمثل تلك الاثار فيما يلى :

(١) أثره على الحالة الغذائية للغذاء اليومى للأفراد .
(٢) أثره على مستوى المعيشة والرفاهية للفرد .
(٣) أثره على الميزان التجارى والموازنة العامة للدولة علما بأن تلك الآثار تم دراستها من خلال عائدات الطالب السعرية للقمح مع باقى السلع الغذائية سواء البديلة أو المكملة .

البيانات وطرق التحليل :

استخدمت الدراسة بيانات انتاج واستهلاك الاغذية التى تصدرها وزارة الزراعة فى عام ١٩٨٥ (٣) والتى توضح الكميات المستهلكة من

السلع الغذائية المختلفة ومستوى السعرات الحرارية والبروتين في الغذاء اليومى للفرد ، كما استخدمت الدراسة أسلوب تقدير البروتين الصافى المستفاد به لتقييم نوعية البروتين (٢) . وافترضت الدراسة أن احتياجات الفرد من السعرات الحرارية والبروتين لم تتغير عما قدرته دراسات سابقة (٢) . أما بالنسبة لمعادلات الطلب السعرية فقد قسمت الدراسة السلع الغذائية الى مجموعة الحبوب والتى تشمل القمح والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة باعتبارها سلع بديلة ، ثم السلع الغذائية خارج المجموعة . بالنسبة لمجموعة الحبوب استخدمت الدراسة المرونة السعرية الطلبية للقمح والمرونات العبورة لأثر سعر القمح على استهلاك باقى الحبوب من تقديرات سابقة (٢ ، ٤) . أما تقدير المرونات العبورية لأثر سعر القمح على استهلاك السلع الغذائية وخارج مجموعة الحبوب فقد قدرتها هذه الدراسة باستخدام معادلة فريش (٥) وهى كمايلى :(1)

$$(م ع)_{هـ ز} = - (م د)_{هـ} و_{ز} \left(1 + \frac{(م د)_{ز}}{\emptyset}\right)$$

حيث $(م ع)_{هـ ز}$ = المرونة العبورية لاثر سعر السلعة هـ على استهلاك السلعة ز

$(م د)_{ز}$ = المرونة الدخلية للسلعة ز

$(م د)_{هـ}$ = المرونة الدخلية للسلعة هـ

و ز = نسبة الانفاق على السلعة ز فى اجمالى الانفاق

$\emptyset$ = معامل الطواعية للنقود ويعبر عن المنفعة الحدية للنقود وقدر بحوالى - ٢٫٨٢ فى دراسة سابقة (٦)

وقدرت الدراسة معاملات المرونة الانفاقية للسلع موضوع الدراسة من خلال تقدير أوفق النماذج المعبرة عن منحنى انجل للعلاقة بين الكمية

---

(1) Frisch Equation.

السنوية المستهلكة للفرد كدالة للانفاق السنوى للفرد على هذه السلعة واستخدمت كل من معامل التحديد المعدل ومعنوية معامل الانحدار المقدر كمؤشرات لأوفق تقدير " The best fitted " يعبر عن هذه العلاقة. وعلى ذلك كان النموذج اللوغاريتمى المزدوج هو أفضلها بالنسبة لجميع السلع عدا المنتجات الحيوانية والتى اتضح أن النموذج النصف لوغاريتمى هو الاوفق لتقديراتها. وكان متوسط تقدير تلك المرونات هو ٣٥٤ر. للقمح، ٤٣٠ر للأرز، ١٥٩ر. للذرة الشامية، ٥٥٠ر. للذرة الرفيعة، ٠٥ر للفول، ١٦٩ر١ للحبوب، ١٨٨ر١ للدواجن، ٧٣ر١ للألبان، ٧١ر١ للبيض، ٢١٠ر للخضر، ٥٩ر. للفاكهة، ٢٢ر. للسكر، ٧٥ر. لكل من الأسماك والزيوت.

وبالنسبة للأسعار فقد استخدمت متوسطات الأسعار الجارية لأسعار المستهلك لتمثل الوضع الراهن، أما معادل السعر العالمى للسلع فى السوق المحلى فقد حسب من خلال ايجاد متوسط قيمة واردات الوحدة من السلعة فى عام ١٩٨٥، وتحويلها للجنيه المصرى باستخدام سعر الصرف الحر فى تلك السنة، أى ٩ر١ جنيه للدولار ثم أضيف اليه الهوامش التسويقية بين الجملة والتجزئة كنسبة مئوية من السعر. هذه النسبة قد تم حسابها كنسبة الفرق بين سعر الجملة والمستهلك بالأسعار الجارية التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ويعرض ملحق الدراسة قيم هذه الأسعار المختلفة.

النمط الاستهلاكى الغذائى للفرد المصرى:

يبين الجدول رقم (١) متوسط استهلاك الفرد من الأغذية المختلفة فى عام ١٩٨٥، كما يبين المستوى الغذائى من السعرات الحرارية والبروتين المأكولة يوميا، والأهمية النسبية لكل سلعة فى جملة المحتوى

الغذائى اليومى . يتضح أن القمح بمفرده يمثل حوالى ٣٨٪ من السعرات الحرارية المأكولة يوميا ، وحوالى ٢ر٤٥٪ من البروتين الصافى المستفاد به المأكول يوميا .

وتمد مجموعة الحبوب الفرد بحوالى ٢ر٦٨٪ من السعرات الحرارية وحوالى ٥ر٧٣٪ من البروتين الصافى المستفاد به يوميا وذلك عام ١٩٨٥ كما تمد مجموعة الخضر والفاكهة الفرد المصرى بحوالى ١٠٪ من السعرات الحرارية ، تليها الزيوت النباتية والدهن حوالى ٣ر٩٪ من السعرات الحرارية ، ثم السكر حوالى ٢ر٧٪ . ومجموعة المنتجات الحيوانية والتى تمد الفرد بحوالى ٦٪ من السعرات الحرارية .

وبمقارنة النمط الغذائى فى عام ١٩٨٥ بما كان عليه فى عام ١٩٧٥ (٢) يتبين أن هناك ارتفاعا كبيرا فى الأهمية النسبية للخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية والسكر بينما انخفضت الأهمية النسبية للقمح فى السعرات الحرارية ، حيث يبين النمط الغذائى فى عام ١٩٧٥ ان القمح هو مصدر ٥٣٪ من السعرات الحرارية بينما الخضر والفاكهة تمد الفرد بنحو ٥ر٢٪ فقط من السعرات الحرارية ، والمنتجات الحيوانية تمد الفرد بحوالى ٤ر٦٪ من السعرات الحرارية ، وكان السكر مصدرا لحوالى ٥ر٥٪ من السعرات الحرارية . ورغم انخفاض الأهمية النسبية للقمح فى السعرات الحرارية المأكولة يوميا فى عام ١٩٨٥ عنها فى عام ١٩٧٥ فان متوسط استهلاك الفرد من القمح زاد خلال تلك الفترة من حوالى ١٥٠ كجم الى حوالى ١٦١ كجم فى السنة .

السلعة	متوسط الاستهلاك (١) السنوى للفرد بالكيلو جرام	السعرات الحرارية (كيلو كالورى للفرد) فى اليوم	الاهمية النسبية ٪	جرام للفرد فى اليوم	البروتين (٤) القيمة الحيوية ٪	البروتين الصافى المستفاد به (٥)
القمح	١٦١ر٠	١٢٩٦	٣٧ر٧	٤٠ر٤	٦٠	٢٤ر٢٤
الارز	٣١ر٠	٣٠٦	٨ر٩	٥ر٧	٦٠	٣ر٤٢
الذرة الشامية	٦٦ر٥	٦٥٦	١٩ر١	١٦ر٩	٦٠	١٠ر١٤
البقول (٢)	٧ر٥	٧٥	٢ر٢	٣ر٣	٦٠	١ر٩٨
اللحوم الحمراء	٩ر٨	٥٥	١ر٦	٥ر٠	٦٧	٣ر٣٥
الدواجن	٤ر١	١٧	٠ر٥	١ر٦	٧٠	١ر٢٢
الاسماك	٥ر٥	١١	٠ر٣	١ر٥	٧٠	١ر٠٥
البيض	٣ر٢	١٤	٠ر٤	١ر١	٩٤	١ر٠٣
الالبان	٤٠٠١	٠	٠	٤ر٠	٨٥	٣ر٩١
الزيوت والدهون	١٣ر٣	٣٢٠	٩ر٣	صفر	صفر	صفر
السكر	٢٣ر٤	٢٤٨	٧ر٢	صفر	صفر	صفر
الخضر والفاكهة (٣)	٠٠٠٠	٢٤١	٧ر١	٣ر٠	٥٩	١ر٧٧
الجملة		٣٤٣٧	١٠٠ر٠	٨٥ر٨	٦٢ر٦٥	٥٣ر٦٤

(١) تمثل صافى الغذاء المأكول
(٢) منها ٩ر٤ كيلوجرام فول ، ٥ر٠ كيلوجرام عدس
(٣) سلع غير متجانسة لا يجوز جمعها
(٤) Biological value
(٥) Net protein utilized

المصدر : جمعت وحسبت من

١- وزارة الزراعة : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء : نشرة انتاج واستهلاك الأغذية فى جمهورية مصر العربية لعام ١٩٨٥ ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

2. Ibrahim Soliman, S. Shapouri: The Impact of Wheat Price Policy change on nutritional status in Egypt, IED, ERS, USD, Feb., 1984.

أما من حيث نوعية البروتين المأكول فان متوسط استهلاك الفرد من البروتين بلغ ٨ر٨٥ جم فى عام ١٩٨٥ ، والذى يساوى تقريبا كمية البروتين المأكول يوميا فى عام ١٩٧٥ ، أى ٥ر٨ جم ، ولكن حدث تغير فى نوعيته حيث بلغ معادل هذا البروتين فى صورة بروتين صافى مستفاد به حوالى ٦ر٥٣ جم فى عام ١٩٨٥ ، مقارنة بحوالى ٦ر٤٧ جم فى عام ١٩٧٥ ، أى أن متوسط القيمة الحيوية للبروتين ارتفعت من ٥٦ ٪ الى حوالى ٦ر٦٢ ٪ خلال العقد الماضى . ويرجع ذلك بصفة أساسية لارتفاع معدلات استهلاك لحوم الدواجن والأسماك والبيض وأن كان لم يحدث تغير ملحوظ فى استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء والبقول .

علاقات الاستجابة السعرية الطلبية للقمح :

وفقا لمنهج التحليل المبين فى الجزء السابق فان مرونة الطلب السعرية للقمح والمرونات العبورية لاثر سعر القمح على السلع البديلة داخل مجموعة الحبوب مبينة بالجدول رقم (٢) ، كما يبين الجدول أثر سعر القمح على السلع الأخرى خارج مجموعة الحبوب من خلال تقديرات المرونات العبورية بين القمح والسلع خارج هذه المجموعة .

يتضح أنه داخل مجموعة الحبوب يؤدى ارتفاع سعر القمح من ٢٣ قرش للكيلوجرام (السعر الجارى) الى ٤ قرش للكيلوجرام (السعر العالمى المعدل) ، أى بمعدل حوالى ٧ ٪ فى عام ١٩٨٥ ، الى انخفاض الطلب على القمح بحوالى ٥ر٢١ ٪ ، مع ارتفاع الطلب على الحبوب البديلة بحو ٢ر٥ ٪ للأرز ، ٦ر١٢ ٪ للذرة الشامية ، ٦ر١٢ ٪ للذرة الرفيعة .

كما يتبين أن ارتفاع سعر القمح بحوالى ٧٤ ٪ يؤدى لانخفاض الطلب على البقول بحوالى ٣ر١٣ ٪ للفول ، ٥ر١ ٪ للعدس ، وترواحت

بين ٦٧ر٪ للخضر وحوالى ٦ر١٪ للحوم والدواجن .

وترى الدراسة أن تفسير انخفاض الطلب على البقول (خاصة الفول) نتيجة ارتفاع اسعار القمح يرجع الى اعتبار الفول البلدى سلعة مكملة لاستهلاك القمح (بصفة أساسية الخبز) فى النمط الاستهلاكى الغذائى للفرد المصرى . أما التفسير المناسب لسلوك الطلب على السلع الاخرى فهو لحد كبير راجع الى قيد الميزانية أو الدخل أى راجع الى ثبات جملة قيمة الانفاق الغذائى لنفس الفترة ١٩٨٥ ، مما يؤدى بالمستهلك لضرورة تخفيض استهلاكه من السلع الاخرى خارج مجموعة الحبوب للتغلب على الارتفاع فى قيمة الانفاق على هذه المجموعة نتيجة ارتفاع سعر القمح . ويؤكد هذا أنه بالرغم من انخفاض استهلاك القمح ذاته فان جملة الانفاق عليه بعد ارتفاع سعره سوف يزيد .

أثر سيادة السعر الحر للقمح على معدلات الاستهلاك للسلع الغذائية :

يبين جدول رقم (٢) أن ارتفاع سعر القمح بمعدل حوالى ٧٤٪ كنتيجة لسيادة السعر الحر العالمى له فى السوق المحلى (وفقا لأسعار عام ١٩٨٥) سوف يؤدى لانخفاض استهلاك القمح من حوالى ١٦١ كجم الى حوالى ١٢٦ كجم، مع زيادة استهلاك الأرز من حوالى ٣١ كجم الى حوالى ٣٩ كجم، والذرة الشامية من حوالى ٦٦ر٥ كجم الى حوالى ٧٥ كجم ، والذرة الرفيعة من حوالى ١٠ كجم الى حوالى ١١ كجم ، بينما ينخفض استهلاك باقى السلع الغذائية اما باعتبارها سلع مكملة ، أو بسبب قيد الميزانية ، أو ثبات جملة الانفاق كما سبق الاشارة ونتيجة لانخفاض استهلاك القمح وزيادة استهلاك الحبوب البديلة مع انخفاض طفيف فى استهلاك باقى السلع يتوقع أن ينخفض المأكول اليومى للفرد بما يعادل حوالى ١٨٣ سعرا حراريا فقط ، ومن المرتين الصافر

جدول رقم (٢) : أثر سيادة السعر الحر للقمح على الاستهلاك من السلع الغذائية

السلعة	متوسط الاستهلاك السنوى للفرد (كجم) فى ظل الاسعار الحالية	معامل مرونة الطلب السعرية	التغير النسبى فى الاستهلاك (٢)	أثر سيادة السعر الحر للقمح فى السوق المحلى: التغير فى الاستهلاك السنوى للفرد (كجم)	الزيادة أو النقص فى الفدان السنوى: كيلوكالورى	جرام بروتين مستفاد به	متوسط الاستهلاك السنوى للفرد (كجم) فى ظل السعر الحر للقمح
قمح	١٦١ر٠	-٠ر٢٩٠	-٢١ر٥	-٣٤ر٦	-٣٣٢ر٠	-٦ر٦٠	١٢٦ر٤
أرز	٣١ر٠	٠ر٣٤٠	٢٥ر٢	٧ر٨	٧٧ر٠	٠ر٨٦	٣٨ر٨
ذرة شامية	٦٦ر٥	٠ر١٧٠	١٢ر٦	٨ر٤	٨٢ر٦	١ر٢٨	٧٤ر٩
ذرة رفيعة	٩ر٦	٠ر١٧٠	١٢ر٦	١ر٢	١١ر٣	٠ر٢٠	١٠ر٨
فول	٤ر٩	-٠ر١٨٠	-١٣ر٣	-٠ر٧	-ر١	-٠ر٢٤	٤ر٢
عدس	٠ر٥	-٠ر٠٢٠	-١ر٥	-٠ر١	-٠ر٨	-٠ر٠٣	٠ر٤
لحوم حمراء	٩ر٨	-٠ر٧٤٠	-٥ر٥	-٠ر٥	-٣ر٠	-٠ر١٨	٩ر٣
لحوم دواجن	٤ر٨	-٠ر٠٨٢	-١ر٦	-٠ر٢	-١ر٠	-٠ر٠٧	٤ر٥
بيض	٢ر٢	-٠ر٠٧٥	-٥ر٦	-ر٢	-٠ر٨	-٠ر٠٦	٣ر٠
ألبان	١٤ر١	-٠ر٠٧٦	-٥٢ر٦	-٢ر٥	-٦ر٠	-٠ر٢١	٤٢ر٦
أسماك	٥ر٥	-٠ر٠٣٣	-٢ر٤	-٠ر١	-٠ر٣	-٠ر٠٤	٥ر٤
سكر	٢٣ر٤	-٠ر٠١٠	-٠ر٨	-٠ر٢	-١ر٨	—	٢٣ر٢
زيوت نباتية	١٣ر٣	-٠ر٠٣٣	-٢ر٤	-٠ر٣	-٠ر١	—	١٣ر٠
خضر ... (١)	-٠ر٠٠٩	-٠ر٧	٠٠				
فاكهة ... (١)	-٠ر٠٢٧	-٢ر٠	٠٠	-١ر٦	-٠ر٠٥		
الجملة				-١٨٢ر٦	-٥ر١٣		

(١) سلع غير متجانسة لا يمكن حساب التغير النسبى فى استهلاكها ، (٢) التغير النسبى فى الاستهلاك / ٢ . نسبة الزيادة × مرونة الطلب السعرية ، نسبة الزيادة = (السعر العالمى - السعر الجارى) / السعر الجارى × ١٠٠

المصدر : محسوبة من جدول (١) ، دراسة سابقة (٦) ، جدول ملحق الدراسة.

المستفاد به حوالى ١ر٥ جم فقط .

أثر سيادة السعر الحر للقمح على الحاقم الغذائية :

ان الوضع الراهن للاستهلاك الغذائى (فى عام ١٩٨٥) يوفر للفرد المصرى حوالى ٣٤٣٧ سعرا حراريا ، وهذا المستوى الاستهلاكى يزيد بحوالى ١٠٨٦ سعرا حراريا (أى بحوالى ٤٣ ٪) عن الاحتياجات الغذائية من السعرات الحرارية جدول رقم (٣) . كما أن المأكول اليومى من البروتين الصافى المستفاد به بلغ حوالى ٥٣ر٦ جم تربو بمقدار ١٤ ٪ عن الاحتياجات الغذائية منه ، ويبين نفس الجدول أنه فى حالة سيادة السعر الحر للقمح فان المأكول اليومى من السعرات الحرارية سينخفض الى حوالى ٢٢٥٤ سعرا حراريا أى بانخفاض الفائض فى الاحتياجات الغذائية الى حوالى ٨ر٢٤ ٪ ، وينخفض استهلاك الفرد من البروتين الصافى المستفاد به الى حوالى ٤٨ر٥ جم ، ويؤدى ذلك لانخفاض الفائض منه عن الاحتياجات الغذائية الى حوالى ٣ ٪ فقط .

وخلاصة ذلك ان هناك فائضا كبيرا فى استهلاك الغذاء عن الاحتياجات الغذائية الصحية فى ظل السعر الجارى للقمح ، ولكن حتى فى وجود السعر الحر للقمح والذى يزيد ٢٤ ٪ عن السعر الجارى فلن يحدث توفيرا كبيرا فى قيمة هذا الفائض بالنسبة للسعرات الحرارية والذى يمكن أن يعتبر نوعا من الفاقد فى الغذاء بالمفهوم الصحى ، وان أدى الى تخفيض كبير فى فائض البروتين . ومن الأهمية بمكان الاشارة الى أنه خلال العقد الماضى زاد معدل الفائض (الفاقد) فى متوسط الغذاء مقارنا بالاحتياجات الغذائية . ففى دراسة سابقة (٢) كان الفائض فى السعرات الحرارية حوالى ١٦ ٪ وفى البروتين الصافى المستفاد به ١ر١ ٪ ، وبمقارنة ذلك بما توصلت اليه الدراسة من تعديل

جدول رقم (٣) أثر سيادة السعر الحر للقمح على الحالة الغذائية للفرد فى مصر

الاستهلاك الغذائى اليومى للفرد	فى ظل الأسعار الجارية لجميع السلع	فى ظل الأسعار الحر للقمح
كيلو كالورى : مأكول	٣٤٢٧	٣٢٥٤
احتياجات	٣٢٥١	٣٢٥١
(+) فائض أو عجز	+ ١٠١٦	+ ٩٠٣
٪ للفائض أو العجز	+ ٤٢٫١٠ ٪	+ ٣٨٫٤٠ ٪
جرام بروتين صافى مأكول	٥٣٫١٣	٤٨٫٥٠
مستفاد به : احتياجات	٤٧٫١٠	٤٧٫١٠
(+) فائض أو عجز	+ ٦٫٠٣	+ ١٫٤٠
٪ للفائض أو العجز	+ ١٢٫٩٠ ٪	+ ٣٫٠٠ ٪

المصدر : محسوبة من الجداول أرقام (١، ٢) ، دراسة سابقة (٢)

فى عام ١٩٨٥ ، أى ٤٣٪ فائضا فى السعرات الحرارية ، وحوالى ١٤٪ فائضا فى البروتين يتبين حجم هذه الزيادة .وهذا بلا شك يمثل تحديا خطيرا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى لابد أن تعنى بضبط وترشيد معدلات الاستهلاك الغذائى .

وأوضحت الدراسة أن أحد أدوات السياسة الاقتصادية المطروحة فى هذا الشأن هو رفع أسعار السلع الغذائية (والتى تمثلت فى هذه الدراسة فى القمح) لم تؤد لخفض كبير فى هذا الفائض (الفاقد) ويرجع ذلك الى ثلاثة اعتبارات : (١) انخفاض مرونة الطلب السعرية للقمح باعتباره سلعة ضرورية فى غذاء الفرد المصرى ، (٢)حدوث تعويض جزئى لانخفاض استهلاك القمح من خلال ارتفاع استهلاك الحبوب البديلة مثل الارز والذرة بالاضافة الى أن قيمة "مرونة الصبورية بين القمح وهذه السلع قد تزيد فى بعض الاحيان عن المرونة السعرية للطلب على القمح نفسه كما هو الحال فى الارز (جدول رقم ٢) ، (٣) ضآلة استجابة السلع المكملة لارتفاع سعر القمح نتيجة انخفاض معاملات مرونتها الصبورية ومن ثم فان الانخفاض فى استهلاكها كان ضئيلا .

وعلى ذلك فان ما ابرزته دراسات سابقة (٢) من أن ازالة الدعم عن القمح سوف يؤدى ليس فقط الى ازالة الفائض فى الاستهلاك عن الاحتياجات الغذائية بل قد يؤدى لحدوث عجز فى تغطية تلك الاحتياجات قدر بحوالى ٦ر٥٪ فى السعرات الحرارية ، وحوالى ٢٠٪ فى البروتين يعتبر استنتاجا قاصرا لانه تناول التحليل جزئيا من خلال اثر رفع سعر القمح على انخفاض استهلاك القمح فقط دون النظر للسلع البديلة أو المكملة علاوة على أنه حدث خلال العقد الماضى ارتفاع فى مستوى المعيشة ، ومستوى استهلاك الفرد من معظم الأغذية مقارنة بعام

١٩٧٥ مما جعل نسبة الفائض (الفا ٠) الحالى مرتفعة جدا وتمثل ذلك فى انخفاض الاهمية النسبية للقمح فى توفير السعرات الحرارية من ٥٢٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٣٩٪ فى عام ١٩٨٥ ، كما سبق الاشارة.

أثر سيادة السعر الحر للقمح على الميزان التجارى السلعى :

ان اثر زيادة سعر القمح على استهلاك السلع الغذائية بصفة عامة لابد وأن تنعكس صورته فى الميزان التجارى المصرى من خلال تخفيض واردات بعض السلع وزيادة واردات سلع أخرى ويبين هذا الجزء صافى حصيلة زيادة أو نقص الواردات على الميزان التجارى لاظهار مدى ماتتحمله الدولة من أعباء اضافية أو مدى مايمكنها من توفيره فى هذا الصدد .

ويبين جدول رقم (٤) التغيرات المتوقعة فى الميزان التجارى السلعى الغذائى ، والتى تشمل انخفاض واردات القمح وزيادة واردات الحبوب البديلة ، علما بأن الزيادة المتوقعة فى استهلاك الارز سوف تستوعب الكمية المصدرة حاليا وتضيف كم صافية من الواردات الى أعباء الواردات . ومن جهة أخرى فهناك انخفاض فى واردات السلع الأخرى خارج مجموعة الحبوب نتيجة للعلاقات السعرية السابق بيانها فى جدول رقم (٢) ، وبالنسبة للفول فقد تم فى عام ١٩٨٥ تصدير حوالى ألف طن بعد تحقيق الاكتفاء الذاتى منه ويتوقع أن تزيد هذه الصادرات الى ٣١٫٥ ألف طن .

وتتلخص أهم نتائج التغيرات فى الميزان التجارى فى انخفاض كمية الواردات من القمح بحوالى ١٫٧ مليون طن ويقابل ذلك زيادة واردات الحبوب البديلة بنحو ٣٦٤ الف طن للارز ، ٤٦٦ ألف طن ذرة . وباخذ المجموع الجبرى للوفورات المتوقع تحقيقها والأعباء الاضافية

جدول رقم (١)

أثر سيادة السعر العالمى الحر لا مح فى السوق المحلى على الميزان التجارى السلعى مقو. بالاسعار العالمية فى عام ١٩٠٥

نوع التغير فى الميزان التجارى	كمية التغير بالالف طن	قيمة التغير بالمليون جنيه
انخفاض واردات القمح	-١٦٧٨ر٢	-٦٧٣ر٠
زيادة واردات الارز (١)	٣٦٤ر٣ر٣	١٣٤ر٨
زيادة واردات الذرة	٤٦٥ر٦	١٣٠ر٨
انخفاض واردات العدس	-٣ر٩	-٤ر٢
زيادة صادرات الفول	٣١ر٥	-٢٠ر٠
انخفاض واردات اللحوم	-٢٦ر٢	-٤٦ر٥
انخفاض واردات الدواجن	-١٤ر٦	-١٧ر٩
انخفاض واردات الاسماك	-٦ر٣	-٥ر٤
انخفاض واردات الالبان	-١٢١ر٣	-٣٠ر٨
انخفاض واردات الزيوت النباتية	-١٤ر٦	-٦ر٦
انخفاض واردات السكر	-١٤ر٦	-٥ر١
صافى التغير فى الميزان التجارى		-٥٧٦ر٠

(١) تم تحويل صادرات الارز الشعير لعام ١٩٨٠ والبالغة نحو ٢٢ الف طن الى أرز أبيض بمعامل تحويل ٦٧ر٠ وخصمت من اجمالى الزيادة المتوقعة فى استهلاك الارز بحيث يمثل صافى الواردات من الأرز الأبيض .

(٢) اعتبر كل من انخفاض الواردات أو زيادة الصادرات واغر فى العجز الحالى فى الميزان التجارى وبذلك كان تمييزه باشارة سالبة ، بينما زيادة الواردات تعتبر زيادة فى العبء على الميزان التجارى فتم تمييزها باشارة موجبة .

المقابلة فان هناك نتيجة ايجابية من رفع سعر القمح الى معادله العالمى تتمثل فى توفير مايعادل حوالى ٥٧٦ مليون جنيه من العملات الاجنبية ، من العجز الحادث فى الميزان التجارى فى عام ١٩٨٥ .

أثر سيادة السعر الحر للقمح على مستوى المعيشة والرفاهية للفرد :

يتبين من تحليل أثر رفع سعر القمح ليعادل سعره العالمى فى السوق المحلى حدوث انخفاض فى استهلاك الفرد منه على القمح سوف ترتفع من حوالى ٣٣ر٢ جنيه الى ٠ ر٦٨ جنيه وفقا لأسعار عام ١٩٨٥ (جدول رقم ٤) ليس هذا فحسب فسوف يرتفع الانفاق على باقى مجموعة الحبوب بالرغم من افتراض عدم زيادة أسعارها وذلك بزيادة الاستهلاك منها كسلع بديلة للقمح (جدول رقم ٤) وعلى الجانب الاخر فعلى الرغم من انخفاض استهلاك السلع الاخرى خارج مجموعة الحبوب كنتيجة لارتفاع سعر القمح ، فان هذا الانخفاض فى قيمة السلع عليه بيد أنه لا يعوض الارتفاع المتوقع فى الانفاق على مجموعة الحبوب (جدول رقم ٥) .

وخلاصة ذلك أنه وفقا لمستوى الأسعار فى عام ١٩٨٥ فان ارتفاع سعر القمح بنسبة ٧٤ ٪ عن سعره السائد فى تلك السنة يؤدى الى ارتفاع الانفاق على السلع الغذائية من حوالى ١٧٥ جنيه الى حوالى ٢٠٣ر٩٦ جنيه (جدول رقم ٤) أى ان هناك زيادة اجمالية متوقعة فى الانفاق على الغذاء تقدر بحوالى ٢٨ر١٦ جنيه ، تمثل حوالى ١٦ر٥ ٪ من الانفاق الحالى . والبديل المطروح للتغلب على ذلك هو أن يلجأ المستهلك الى تخفيض انفاقه على السلع غير الغذائية بمايعادل قيمة الزيادة فى الانفاق على الغذاء وقد تناولت دراسة سابقة (٦) المرونة

جدول رقم (٥)

أثر سيادة السعر الحر للقمح على مستوى المعيشة ورفاهية الفرد

بند الانفاق الاستهلاكى	قيمة الانفاق الاستهلاكى السنوى للفرد بالجنيه فى ظل الاسعار الجارية	فى ظل السعر الحر للقمح
القمح	٣٧ر٠٤	٥٠ر٦٨
ارز	٧ر٧٥	١٦ر٦٥
ذرة شامية	١٣ر٣٠	٢٣ر٨٩
ذرة رفيعة	٢ر١٠	٢ر٨٧
الفول	١ر٩١	١ر٦٦
العدس	ر٣٤	٠ر٣١
لحوم حمراء	٤ر١١	٣٤ر٨٨
لحوم دواجن	٨ر٦٤	٨ر١٠
الاسماك	١ر٧٥	١٣ر٤٢
البيض	٤ر٤٨	٤ر٢٠
الالبان	١ر٥٧	٢٩ر٨٢
الزيوت والدهون	٤ر٥٢	٧ر٣٢
السكر	٧ر٤٩	١٠ر١٦
الجملة	١٠٠ر٥٠	٢٠٣ر٩٦

المصدر : محسوبة من الجدول رقم (٢) وجدول ملحق الدراسة .

استبعدت الدراسة أثر زيادة سعر القمح على الانفاق على الخضر والفاكهة للاعتبارات الاتية : ١- المرونة العمورية لهاتين المجموعتين ضئيلة للغاية (جدول رقم ٢) . ٢- كما أنها مجموعة كبيرة من السلع المختلفة الاسعار والكميات ، وكانت دراسة سابقة (٦) بينت ان جملة الانفاق على هاتين المجموعتين نحو ٠٦ر، ٠٣ر على الترتيب من اجمالى الانفاق للفرد على الخضر والفاكهة .

العبورية المعبرة عن أثر ارتفاع المستوى العام لأسعار الغذاء على الانفاق على السلع غير الغذائية بحوالى - ٤١ر٠. وهكذا فمن المتوقع أن ارتفاع المستوى العام للانفاق على الغذاء بنحو ١٦ر٥٪ نتيجة ارتفاع سعر القمح سوف يؤدى لانخفاضه على السلع غير الغذائية بمقدار ٦ر٧٪ ولكن اذا لجأ المستهلك الى هذا البديل (أى فى حالة ثبات الدخل والانفاق الكلى) فهذا يعنى انخفاض مستوى معيشته نتيجة تخفيض اشباعه من السلع غير الغذائية، وفى حالة المحافظة على نفس مستوى المعيشة أو الرفاهية فلابد من تدخل الدولة لتعويض هذا الارتفاع فى الانفاق على الغذاء، لتقديم ما يشابه اعانات الغلاء، والتى تتمثل فى رفع الدخل القابل للتصرف بمقدار ٢٨ر٩٦ جنيه باسعار ١٩٨٥. وحيث أن جملة عدد السكان فى عام ١٩٨٥ قدرت بحوالى ٤٨ر٥٠٣ مليون نسمة (٧). وكذلك تقدر جملة اعانة غلاء المعيشة المطلوبة وفقا لمستوى أسعار عام ١٩٨٥ بنحو ١٤٠٤ر٦ مليون جنيه.

ليس هذا فحسب بل لابد من ان توفر الدولة أيضا الزيادات المتوقعة فى استهلاك الحبوب البديلة والا سوف ترتفع أسعارها هى الأخرى مثل القمح بما يؤدى لمزيد من انخفاض مستوى المعيشة أو الرفاهية الافراد.

ولكن من جهة اخرى ستوفر الدولة الدعم الذى تدفعه فى الكمية الفعلية المستهلكة من القمح، أى ١٢٦ر٤ كيلو جرام للفرد سنويا (بعد رفع الأسعار - جدول رقم (٢)). وبذلك يقدر الدعم الكلى الموفر بحوالى ٥٥٧ر٩ مليون جنيه، هذا علاوة على توفير فى عجز الميزان التجارى السلعى بما يعادل حوالى ٥٧٦ مليون جنيه. وبذلك فان صافى العبء المتوقع على ميزانية الدولة تقدر بحوالى ٢٧٠ر٧ مليون جنيه، أى يزيد بحوالى ٣٨ر١٪ من الدعم المقدم لاستهلاك القمح فى عام ١٩٨٥، أى

حوالى ٦ر٧١٠ مليون جنيه .

السياسات المساندة المقترحة :

يتضح من تحليل الدراسة أنه لابد من الأخذ فى الاعتبار عـ سياسات أخرى مدعمة للاثار الايجابية المترتبة على تطبيق سياسـ الاسعار الحرة للسلع الغذائية والا فسوف يترتب على ذلك مجموعة الاثار السلبية التى قد تخفى تلك الاثار الايجابية وتتمثل هـ السياسات المدعمة فيما يلى :

(١) التركيز الاعلامى والتعليمى على نشر الوعى الغذائى والثقاف الغذائية بما يؤدى لترشيد الاستهلاك فى الغذاء بين الأف بكافة مستوياتهم وأعمارهم ، وذلك بالمعاونة فى خفض الفائـ (والذى يعتبر فاقدا يزيد كثيرا عن الاحتياجات الغذائيةو من الاثار الصحية السالبة التى لايمكن اغفالها .

(٢) يعتبر خفض الفاقد فى السلع الغذائية فى مراحل ما بعد الا ج وحتى المستهلك والفاقد أثناء التخزين من السياسات الهامـ ة التى تخفض من الكميات المستهلكة علاوه على أنها تخفض التكال ف التسويقية .

(٣) يتبين من الجدول بملحق الدراسة أن قيمة الهوامش التسويقيـ ة مرتفعة حتى فى المرحلة مابين الجملة والتجزئة وعند رفع الأسعار الى مستواها العالمى وافتراض ان الهوامش نسبة من السعـ ر فانها سترتفع أكثر ولذلك رفع الكفاءة التسويقية للخدمة التسويقية ذاتها ، والعمل على استقرار المدخلات التسويقية من جهة أخرى ، سوف يؤدى للحد من الآثار السلبية لتغيير السياسة السعرية .

ملحق الدراسة

الاسعار الجارية والعالمية (قرش/كجم) لاهم السلع الغذائية فى مصر عام ١٩٨٥

السلعة	متوسط السعر الجارى (١)	متوسط السعر العالمى	نسبة الهامش التسويقى بين الجملة والتجزئة (٢)	قيمة الهامش	معادل متوسط السعر العالمى فى سوق التجزئة المحلى (٢) ، (٣) ، (٤)
قمح	٢٣ر٠	٣٢ر١	٢٥	٨ر٠	٤٠ر١
أرز	٢٥ر٠	٣٧ر٠	١٦	٥ر٩	٤٢ر٩ (٦)
ذرة شامية	٢٥ر٠	٢٨ر١	١٠	٢ر٨	٣١ر٩
ذرة رفيعة	٢٢ر٠	٢٤ر٥	٩	٢ر١	٢٦ر٦
فول	٣٩ر٠	٦٣ر٥	٢١	١٣ر٥	٧٧ر٠
عدس	٧٥ر٠	١٠٧ر٤	١٨	١٩ر٦	١٢٧ر٠
لحوم حمراء	٤٥٠ر٠	٣٠٠ر٠	٢٥	٧٥ر٠	٣٧٥ر٠
لحوم دواجن	١٨٠ر٠	١٢٢ر٤	٢٥	٢٩ر٦	١٥٢ر٠
أسماك	٢٥٠ر٠	٨٦ر١	٢٥	٢ر٩	١٠٨ر٠
بيض	١٤٠ر٠	١٢٨ر١	٢٥	٣١ر٩	١٦٠ر٠
ألبان	٧٠ر٠	٥٠ر٤	٢٥	١١ر٦	٦٢ر٠
زيوت نباتية	٣٤ر٠	٤٥ر٠	٢٥	١١ر٣	٥٦ر٣
سكر	٣٢ر٠	٣٥ر٠	٢٥	٨ر٨	٤٣ر٨

(١) المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : النشرة الشهرية لأسعار المستهلك ، ١٩٨٦ .

(٢) المصدر: UN - FAO: Trade Year Book, Rome, 1986.

(٣) (متوسط قيمة الكيلوجرام من الواردات على مستوى العالم) × (سعر الصرف فى السوق الحرة فى عام ١٩٨٥)

(٤) أضيفت الهوامش التسويقية بين مرحلة الجملة والتجزئة المحسوبة من المصدر (١) لكل سلعة بعد حساب سعرها العالمى الممين فى (٣) . ولكن بالنسبة للحوم والألبان اضيف هامش تسويقى نسبى قدره ٢٥٪ لسعر الاستيراد

المراجـــــع

(١) ابراهيم سليمان ، شوقى عبد الخالق : دراسة تحليلية للانف
وعلاقته بتخطيط الاستثمار ، مؤتمر الاقتصاديين ، جم
الاقتصاد السياسى والتشريع ، ديسمبر ١٩٨٧ .

Soliman Ibrahim, Shapouri Shahla: The Impact of Wheat Price Policy changes on nutritional Status in Egypt, IED, ERS, USD, Feb, 1984.

(٣) وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء : نت
انتاج واستهلاك الأغذية فى جمهورية مصر العربيـــ
لعام ١٩٨٥ ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

(٤) محمد صلاح الجندى : انتاج واستهلاك الحبوب فى جمهوري
مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتص
الزراعى ، كلية الزراعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ .

Frisch, R.: Complete scheme for computing all direct and [illegible] elasticities in a model with many sectors, Econometrica, 21 (2): 177-196.

(٦) محمد آمين مصيلحى ، صبحى أبو النجا : تقدير المرونات السعر
والدخلية للغذاء فى مصر ، المؤتمر الدولى الثالث عشر
للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعيـــــة
والسكانية ، جامعة المنوفية ، مارس ١٩٨٨ .

(٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائـــى
السنوى ، مدينة نصر ، القاهرة ، ١٩٨٦ .